قوله كان بجزء الخ لعله كان لم يكن مستحق المنفعة كان آجر عبده سنة مثلا ثم اعتقه قبل تمامها او اوصى بمنافعه ابدا ثم اعتق الخ
قوله اجرة في الصورتين الخ لعل وجه ذلك ان المنفعة اذا جبت استحقت وكذا الاجر فيستحق بمدة معينة بمجيء اليسار قبل تمامها ع ر ح
قوله بامتعة ايلا يشتغل الخ

وخف مركب وترياق مخلوط ودرس حيوان وكذا ما حصره عد او ذرع
كحيوان وثياب وان جاز السلم فيه كالمنافع كان يبيع مالك الدار منزله
من سيوطها فتلزمه القيمة وهي اجرة المثل وعبارة التنبيه وشرحه وتضمن
في غصب منفعة ما يؤجر كدار ودابة بتفويتها وفواتها كان يسكن الدار
او يركب الدابة ولم يفعل ذلك لان المنافع متقومة كالاعيان سواء كان
مع ذلك ارش نقص او لا ويضمن باجرة مثله سليما قبل النقص ومعيبا
بعده فان تفاوتت الاجرة في المدة ضمنت كل مدة بما يقابلها او كان
للمغصوب صنايع وجب اجرة اعلاها ان لم يكن جهلها والا فاجرة الجميع
كخياطة وحراسته وتعليم قرآن ويستثنى مما يضمن بالتفويت والفوات
الحر والبضع والمسجد ونحوه كرباط وشارع فان هذه لا تضمن بما فاتها
الا بالتفويت كان يفهر المرء على عمل نعم ان فهر مرتدا فلا اجرة له لان ماله
مرتد او كان يطأ البضع فيضمن بمهر المثل وفي البكر مهر ثيب وارش بكارة
الا ان طاوعته عالمة فلا شيء لها وعليها الحد للزنا ولها ارش البكارة في مقابلة
ما ذهب من بدنها ولو ادعت الاكراه وانكر صدق بيمينه على المعتمد وكان
يشغل المسجد ونحوه بامتعة اما لو انها كان يحبس حرا او امرأة او
يمنع الناس المسجد ونحوه بلا اشغال بامتعة فلا تضمن به كما لا تدخل
تحت اليد بخلاف ما لو يشغل المسجد ونحوه بامتعة فيضمن اجرة مثله
وكذا لو يشغل موضعا منه مع منع الناس منه فيضمن اجرة الجميع وجمع
بما يؤجر مما لا يصح اجارته لكونه غير مال كالكلب وخنزير او لكونه محرما
كالاناء لهو او لغير ذلك كالحبوب فلا تضمن منفعته اذ لا اجرة لذلك نعم
بالمعنى مع زيادة اللذين لا يصح السلم فيهما كالغالية والمجهول ونحوه
وخلته النار لاحالته وغرق لدم حمامر أو اتلف اي السيد عبده
لجاني وهو قد لضمانه باقل الامرين اما لو اتلفه اجنبي فانه يضمنه
بالقيمة فقط او لم يتلف بان كان باقيا فللسيد فداؤه باقل الامرين
ايضا لا يقال ان الضمان باقل الامرين لا يختص حينئذ بالاقل فالسيد
لوجوده

لوجوده في صورة العبد المذكورة انا نقول لا ضمان فيها لان الضمان
الالزام ولا الزام في تلك الصورة فالضمان باقل الامرين خاص بمتلف السيد
دون متلف غيره ودون ما اذا لم يتلف بان كان باقيا خلافا لما يفيده
قال من القيمة والارش اي قيمة الرقيق وارش الجناية فاذا كانت
قيمته خمسمائة وارش الجناية اربعمائة لزمه الاربعمائة وعكسه بعكسه
وانما ضمنه السيد لانه فوت متعلق الجناية وهو رقبة الرقيق
بغير ذلك اي المذكور من المثل والقيمة واقل الامرين المبيع بيد البائع
اي لانه قبل القبض من ضمانه ومثل ذلك ما لو كان بيد المشتري والخيار
للبائع وحده فانه من ضمانه ايضا لكن يرجع على المشتري بالبدل الشرعي
ويدفع له الثمن وقوله فانه اي البائع وضمير يضمنه للمبيع وفي المصرة
المصراة ليست بقيد بل المراد كل حيوان ماكول فيه لبن وان لم يوجد تصرية
والمهر بيد الزوج كان اصدقها دابة واتلفها قبل ان يقبضها لها
وجنين الامة المراد به الجنين الرقيق ولو من حرة اما الحر ولو من امة
فيضمن بالغرة واما جنين غيرهما من الحيوانات فيضمن بما نقص من قيمة امه
بعشر قيمتها اي اقصى قيمها من وقت الجناية الى وقت الالقاء
وزاد الاصل نوعا خامسا على الاربعة المذكورة في المتن وذكر في
النوع الخامس ضمان الملتقط اذا باع اللقطة ثم ظهر مالكها والمعتمد انه
يضمن قيمتها لا الاكثر من القيمة والثمن وضمان الوكيل اذا تعدى ثم
باع فان بيعه صحيح ويضمن بالثمن على المعتمد لا الاكثر منه والقيمة مع
ثلاثة مواضع اي مع زيادة ثلاثة مواضع في النوع الثالث المذكورها
في المتن وهو الضمان باقل الامرين فتكون امثلته اربعة ومحل المواضع
الثلاثة هي ما اذا اتلف المرهون فانه يضمن بقيمته على المرتهن مطلقا على
المعتمد لا بالاقل منها والدين وما اذا باع الضامن لصاحب الدين شيئا
بدينه فان المضمون عنه يغرم الدين مطلقا على المعتمد لا اقل الامرين
منه والقيمة وما اذا اتلفت المراة مسلمة فلا يغرم بتي لزوجها على الصحيح

قوله وقيمته العبد قنا كما يأتي للمصنف

الصحيح ان ما اذا اتلف المرتهن المرهون اجنبي

قوله اي بقيمته